مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية

اسم المقال: دور اللوبي السياسي المحاسبي في إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية وأثره في إصدار المعايير المحاسبية الدولية
اسم الكاتب: شيرين شعال
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/4614
تاريخ الاسترداد: 2026/11/03 15:37 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة – Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة جامعة تشرين – سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية – ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

دور اللوبي السياسي المحاسبي في إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية وأثره في إصدار المعايير المحاسبية الدولية

شيرين شعال*

(تاريخ الإيداع 22 / 10 / 2014. قُبِل للنشر في 26 / 11 / 2014)

□ ملخّص □

يدرس هذا البحث العلاقة بين الأبعاد السياسية وإصدار المعايير المحاسبية ودور الأطراف السياسية في إصدار المعايير المحاسبية، حيث يتم إثبات فرضية البحث الرئيسة من خلال التعرف على الواقع العملي لإصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية (US GAAP)، وعلى الصعيد الدولي ودور الأطراف السياسية في إصدار هذه المعايير.

إن المعايير المحاسبية الدولية (IAS) جاءت استجابةً للتوسع الكبير في أنشطة الشركات، ونتيجةً لمتطلبات منظمة التجارة العالمية وصندوق النقد الدولي والهيئة الدولية للبورصات.

ونظراً للاختلافات الثقافية بين الدول، دأبت لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) في إزالة الاختلافات في التطبيق العملي، وتعميق التشابه والتطابق من خلال طرح بدائل المعالجات المحاسبية ضمن المعايير.

ومن ثم عمدت إلى تعديل المعايير وإعادة صياغتها بهدف تقليص البدائل، ومن هنا تظهر الأبعاد السياسية لتوجهات الأطراف المتحكمة في عمل لجنة المعايير المحاسبية الدولية.

وقد أظهر البحث أن الأطراف السياسية متعددة في الولايات المتحدة الأمريكية، وأن المعايير المحاسبية الدولية ما هي إلا عولمة للمعايير المحاسبية الأمريكية. لأن معظم المعايير المحاسبية الدولية جاءت تاريخياً بعد صدور المعايير المحاسبية الأمريكية.

الكلمات المفتاحية: اللوبي السياسي المحاسبي، المعايير المحاسبية الدولية، المعايير المحاسبية الأمريكية، الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والأمريكية.

* **ماجستير – قسم المحاسبة – كلية التجارة – جامعة بيروت العربية – بيروت – لبنان.**

مجلة جامعة تشرين للبحوث والدراسات العلمية _ سلسلة العلوم الاقتصادية والقانونية المجلد (36) العدد (6) 2014
Tishreen University Journal for Research and Scientific Studies -Economic and Legal Sciences Series Vol. (36) No. (6) 2014

The Role of Accounting Political Lobby in Issuing American Accounting Standards and its Effect in Issuing International Accounting Standards

Sheereen Shall*

(Received 22 / 10 / 2014. Accepted 26 / 11 / 2014)

□ ABSTRACT □

This paper reports on the relationship between political Interests and the process of issuing international accounting standards. The basic hypothesis of the paper is proved by taking the situation of USA and the effect of political interests in the Financial Accounting Standard Board (FASB) directly and in the International Accounting Standard Committee (IASC) indirectly as well.

The (IASC) tried to eliminate differences and deepen similarities through propose many alternatives. Instead, it had started decrease alternatives, which reflects the political dimension. Besides getting the international feature. On the other hand, all IASs, historically, had come after Putting both findings together, (IAS) and (US GAAP) do not appear to be substantially different; rather they seem to be of similar quality. differently issuing American accounting standards which strength the basic hypothesis of this research and reveal the effect of American interests in issuing (IASs) and forbid undeveloped countries to utilize accounting as a tool serving economic development The paper provided results and recommendations in this record.

Keywords: political dimensions of accounting standards, international accounting standards, The American accounting standards, differences between accounting standards.

*Master degree,Acounting department, Baerot university, Lebanon.

مقدمة:

بالعودة إلى الأبحاث المحاسبية السابقة نجد أن الجانب الفني للمحاسبة تم التركيز عليه باستخدام مناهج البحث المعروفة وهي المنهج الاستنباطي والاستقرائي والإيجابي. إلا أن الجوانب السياسية والاقتصادية والاجتماعية للمحاسبة لم تستخدم مناهج البحث في دراستها بصورة كافية.

وقد شهدت بداية الثمانينيات تحولاً كبيراً في استخدام مناهج البحث، وتحول التركيز من الجانب الفني للمحاسبة إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

لقد تمت مناقشة أسس مناهج البحث العلمي المعاصرة وقواعدها ومدى استخدامها في الأبحاث المحاسبية في الدول المتقدمة، وباستخدام مناهج البحث هذه استطاع الباحثون فهم طبيعة المحاسبة. حيث اثبت الواقع عدم ملائمة المناهج البحثية التقليدية في دراسة المحاسبة، وذلك لأن المحاسبة لم تعد مقصورة على الناحية الفنية فقط بل أصبح لها أبعاد اجتماعية وسياسية.

الدراسات السابقة:

أولاً: دراسة العبد الله وطلال الجاجاوي[1](2002)، "منظور فلسفي للعلاقة بين المحاسبة والسياسة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية (حالة العراق)":

ناقش هذا البحث مشكلة خفية بين السياسة والمحاسبة وقد انطلق البحث من فرضية أساسية عن وجود علاقة بين السياسة والمحاسبة وأن لهذه العلاقة انعكاسات على المحاسبة. وتبين من خلال التحليل والاستقصاء إثبات فرضية البحث وإبراز الانعكاسات السياسية على المعايير المحاسبية في العراق.

ثانياً: دراسة عصام العربيد[2] (2005)، "تسييس المعرفة المحاسبية ودوره في إصدار المعايير المحاسبية":

اختبر هذا البحث مدى الارتباط بين الأطراف السياسية والمعرفة المحاسبية من جهة وعملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية من جهة أخرى. حيث تمت دراسة فرضية البحث من خلال دراسة حالة الولايات المتحدة الأمريكية ودور الأطراف السياسية فيها.

وأظهرت نتائج البحث أن المعايير المحاسبية الدولية هي بالأصل معايير محاسبية أمريكية تمت إضفاء الصبغة الدولية عليها، ومعظم هذه المعايير جاءت تاريخياً بعد صدور المعايير المحاسبية الأمريكية.

ثالثاً: دراسة خضر زهير ياسين[3](2006)، "البعد السياسي للمعايير المحاسبية والمراجعة الدولية":

ركزت فرضية البحث على أن وجود معايير المحاسبة والمراجعة الدولية كانت قد تأثرت بصورة مباشرة بمتغيرات السياسة الدولية وأن لهذه المعايير بعدا سياسيا واضحا. وقد ساعدت المعايير الدولية على زيادة التوافق والسير نحو التوحيد لمخرجات النظم المحاسبية الوطنية، وصولاً إلى فهم وإدراك وتطبيق موحدين لها.

---

[1] - نقلاً عن المصدر: الجاجاوي، طلال. *الأبعاد السياسية والاقتصادية للتوافق المحاسبي الدولي*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص 112.

[2] - نقلاً عن المصدر: العربيد، عصام. *تسييس المعرفة المحاسبية ودورها في إصدار المعايير المحاسبية الدولية*، المجلة العربية للإدارة، 2 كانون الثاني، 2005، ص 75.

[3] - نقلاً عن المصدر: ياسين، خضر زهير، *البعد المحاسبي في المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية*، العدد الحادي عشر، 2006.

وقد هدف البحث إلى بيان أثر الأبعاد السياسية في وضع وإعداد معايير المحاسبة والمراجعة الدولية، وأثر تدخل القوى العظمى وتأثيراتها وخصوصاً الولايات المتحدة الأمريكية.

رابعاً: دراسة أسمة صواني[4] (2012)، "تغير البيئة المحاسبية: المعايير المحاسبية الدولية وتطبيقها في الولايات المتحدة الأمريكية":

"The Changing Accounting Environment: International Accounting Standards and US implementation", Assma Swani

أوضح هذا البحث أن المعايير المحاسبية الوطنية يمكن أن تسيطر عليها العديد من العوامل حددها البحث بخمسة عوامل تؤثر بإصدار المعايير المحاسبية، وهي العوامل السياسية والقانونية والعوامل الثقافية والعوامل الضريبية وعوامل أسواق رأس المال.

وجاء في نتائج البحث ضرورة مراعاة هذه العوامل شرطاً أساسياً لمواجهة الصعوبات الناتجة عن تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

مشكلة البحث:

تتجسد مشكلة البحث في تبيان مدى الارتباط بين كل من الأطراف السياسية وعملية إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية أو على المستوى الدولي. حيث فرضت هذه المعايير من قبل المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة العالمية والهيئة الدولية للبورصات وصندوق النقد الدولي.وتتمثل مشكلة البحث بالتساؤلات الآتية:

1- ما هو دور البعد الجديد في المحاسبة وهو البعد السياسي ومصالح الأطراف المشاركة بإصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الامريكية.

2-ماهو أثر المعايير المحاسبية الأمريكية في المعايير المحاسبية الدولية .

3- هل هناك عولمة للمعايير المحاسبية الأمريكية.

فروض البحث:

الفرضية الأولى : يوجد ارتباط بين الأطراف السياسية المؤثرة في القرار وبين إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة الأمريكية وسيطرة هيئة المعايير المحاسبية المالية وهيئة بورصة الأوراق المالية.

الفرضية الثانية: يوجد ارتباط بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية من خلال سيطرة منظمة التجارة العالمية واللجنة الدولية للبورصات وصندوق النقد الدولي.

---

[4] - **نقلاً عن المصدر: Assma, Swani, "*The Changing Accounting Environment: International Accounting Standards and US implementation*", *Journal of Finance and Accountancy*, 2012, 9.**

أهمية البحث وأهدافه:

تأتي أهمية هذا البحث من استخدام المناهج الحديثة التفسيرية والنقدية لدراسة الأبعاد السياسية لإصدار المعايير المحاسبية. وتسليط الضوء على تجربة المعايير الدولية التي تم تطبيقها في العالم العربي ومنها سوريا. وأيضاً مراجعة التجربة الأمريكية ومدى تأثيرها في المعايير الدولية.

كما يهدف البحث إلى تحليل الأبعاد السياسية ودراستها في عملية إصدار المعايير المحاسبية الدولية من جهة والأمريكية من جهة أخرى، حيث أظهر الواقع العملي وجود علاقة بين مصالح الأطراف السياسية ودورها في التأثير في إصدار المعايير المحاسبية.

منهجية البحث:

تتمثل منهجية البحث في دراسة نظرية مقارنة للمعايير المحاسبية الأمريكية (المبادئ المحاسبية المقبولة عموما") والمعايير المحاسبية الدولية باستخدام الأسلوب الوصفي الاستقرائي بعد الاستفادة من جوهر معايير المحاسبة الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية، والأدبيات الخاصة بالأبعاد السياسية والاجتماعية المؤثرة بإصدار المعايير.

طبقاً للتحول في استخدام مناهج البحث، وتحول التركيز من الجانب الفني للمحاسبة إلى الجوانب السياسية والاجتماعية والاقتصادية.

النتائج والمناقشة:

الأبعاد السياسية وعملية إصدار المعايير المحاسبية الأمريكية:

تعتبر الولايات المتحدة الأمريكية رائدة في مجال المحاسبة والمراجعة وإصدار المعايير المحاسبية، وهي خير مثال لعملية وضع المعايير المحاسبية على المستوى المحلي. وبالوقت نفسه تأثيرها القوي في إصدار المعايير المحاسبية الدولية.

بحيث تتأثر عملية إصدار المعايير المحاسبية في الولايات المتحدة بالأطراف السياسية الآتية:

1- الشركات الأمريكية.
2- شركات المحاسبة ومراجعة الحسابات.
3- الهيئات المحاسبية المهنية.
4- المجتمع المالي.
5- المعهد الأمريكي للمحاسبين القانونيين.
6- هيئة المعايير المحاسبية المالية.
7- الأكاديميين المختصين في المحاسبة والمراجعة.
8- الهيئات الصناعية.
9- مصالح الأفراد
10- الهيئات المحاسبية الحكومية.

ويشار هنا كمثال إلى دور الأطراف السياسية الأمريكية في إصدار المعايير، مشروع المعيار الخاص بخيارات الأسهم وعنوانه: المحاسبة عن التعويض على أساس خيارات الأسهم عام 1983. حيث واجه هذا المشروع في البداية رفضاً كبيراً من قبل الهيئات وشركات المحاسبة والمراجعة الكبيرة ومن قبل معهد المحاسبين القانونيين الأمريكي أيضاً.

وقد انقسم رأي الكونغرس الأمريكي بين معارض ومساند للمشروع الذي قدمته الهيئة، ويعتبر فشل هيئة المعايير المحاسبية المالية في موضوع التعويض بخيارات الأسهم سبباً رئيساً لوجود العديد من التساؤلات حول الأطراف السياسية ذات المصلحة في إصدار بعض المعايير وعدم إصدار معايير أخرى.

وقد ظهر جلياً وجود أزمة ثقة في البيانات والمعلومات المحاسبية المنشورة من قبل الشركات الأمريكية. وقد طالت هذه الأزمة شركات تدقيق ومراجعة الحسابات. هذا في الوقت الذي شهدت فيه عملية إصدار المعايير المحاسبية تدخلاً كبيراً من قبل أصحاب المصالح ورجال المال والأطراف الأخرى.

ويمثل انهيار بعض الشركات الكبرى في أمريكيا أكبر حدث اقتصادي أثر كثيراً في الدعوى للإصلاح وإعادة الثقة بالمحاسبة والمعايير المحاسبية.

وقد تدخلت هيئة بورصة الأوراق المالية ومجلس النواب الأمريكي ومجلس الشيوخ وشركات المراجعة وتدقيق الحسابات الكبرى لتعديل القواعد والمعايير المحاسبية.

وقد تدخلت الإدارة الأمريكية في آذار عام 2002 بإعلان الإصلاح والمساءلة، حيث دعت إلى البدء بالإصلاح من خلال خطة من عشر نقاط لتحسين المساءلة في الشركات الأمريكية.

وقد تمحورت هذه الخطة حول الآتي:

1- تسهيل وصول المستثمرين إلى المعلومات المحاسبية.

2- زيادة المساءلة في الشركات.

3- تعزيز استقلالية مراجعي الحسابات.

وقد صادقت الإدارة الأمريكية بعد ذلك على قانون الإصلاح المحاسبي الذي تضمن التركيز على استقلالية مراجعي الحسابات والعقوبات الجزائية المتعلقة بهم. وقد هدف القانون لتحقيق مايلي:

أ- إيجاد هيئة لتنظيم عمليات تدقيق الحسابات ووضع المعايير.

ب- العمل على تطوير الخدمات الاستشارية المقدمة من شركات المراجعة.

ت- التزام الشركات بالاحتفاظ بالقوائم المالية لمدة خمسة سنوات.

ث- تأمين وحماية المتضررين من التضليل المالي.

ج- العمل على منع منح قروض شخصية للمدراء.

ح- التأكيد على استقلالية لجنة التدقيق المكونة من قبل مجلس إدارة الشركات.

في الوقت الراهن لا توجد مجموعة واحدة من المعايير المحاسبية في جميع الأسواق والبورصات، إذ إن المبادئ المحاسبية الأمريكية المقبولة عموماً غير مطبقة في جميع الدول.

لقد تم استخدام مصطلح توحيد المعايير لسنوات عدة من أجل إيجاد معايير موحدة تطبق في جميع دول العالم، وفي عام 2002، أعلنت هيئة المعايير المحاسبية الدولية (IASC)، وهيئة المعايير المحاسبية المالية (FASB)، عن نيتهما في إيجاد مجموعة موحدة من المعايير المحاسبية. لذلك لابد من التحول لتبيان التجربة الدولية لإصدار المعايير المحاسبية الدولية .

توحيد المعايير المحاسبية ولجنة معايير المحاسبة الدولية (IASC):

مع تزايد الاستثمارات والتجارة الدولية توسعت حدود المحاسبة الدولية، وأصبح الإفصاح المالي أكثر أهمية كأداة لتوصيل المعلومات إلى المستثمرين والممولين، وفي الوقت نفسه ظهرت تباينات كثيرة في المبادئ المحاسبية وممارسات مراجعة الحسابات وإعداد التقارير المالية والمعايير المحاسبية المهنية.

ولجعل القوائم المالية أدوات دولية لتوصيل المعلومات لا بد من بذل الجهود لتوحيد الإفصاح المالي، وبالتالي توحيد المعايير المحاسبية لتلبية الاحتياجات الدولية لمستخدمي المعلومات، ويقصد بالتوحيد هنا الحفاظ على توحيد المحاسبة المالية والمعايير المحاسبية على المستوى الدولي، وتضييق مجالات الاختلاف وإزالة الممارسات البديلة غير المرغوب فيها بالإفصاح المالي، وتسهل عملية التوحيد تدريب المحاسبين وزيادة مصداقية التقارير المالية والسير بالاتجاه المنطقي لتطوير نظرية المحاسبة، في حين تعني المرونة عكس التوحيد، إذ تسمح بتبني معالجات محاسبية مختلفة في كل شركة وكل صناعة، أو في كل نوع من أنواع العمليات، وفي غياب الأساليب الموحدة سوف يتسع المجال لتجريب الوسائل والأساليب الأخرى، ويقود ذلك إلى وجود نظريات جديدة وبصورة أفضل من سابقتها.

تمثل لجنة المعايير المحاسبية الدولية اليوم الجهة الأكثر نفوذاً في توحيد المعايير المحاسبية ووضعها للممارسات المحاسبية السائدة بالتطبيق العملي، وعلى الرغم من التقدم الكبير الذي حققته لجنة المعايير المحاسبية الدولية (IASC) لوضع المعايير، ما زال أمامها الكثير لتنفيذ المهمة التي أخذتها على عاتقهاا، إذ إنها لغاية الآن لم تقدم هذه اللجنة معايير محاسبة دولية مقبولة عموماً لكافة المواضيع المحاسبية المثارة، ولقد واجهت هذه اللجنة العديد من الصعوبات سواء في وضع المعايير أو في إلزام تطبيقها من قبل دول متعددة منها دول أوربية:

1- الصعوبات المتعلقة في وضع المعايير.

أ- الفجوات العميقة بين الدول المتقدمة والدول النامية.

ب- الإقليمية.

ت- الممارسات المحاسبية المتعارضة.

ث- الاختلاف في البيئة الاجتماعية والاقتصادية بين الدول.

2- الصعوبات المتعلقة بإلزام المعايير المحاسبة الدولية.

أ- قوانين الإفصاح المختلفة في الدول المتعددة.

ب- المنافسة بين هيئات وضع المعايير المحاسبية الدولية.

ت- الاختلاف في قوانين الضرائب بين الدول.

ث- وجود معايير محاسبية محلية في كل دولة.

ج- المواقف السلبية التي تتخذها بعض الشركات في دول متعددة.

توجد اختلافات بين متطلبات المعايير المحاسبية الدولية والمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً المستخدمة في الولايات المتحدة الأمريكية، إذ توضح الأمثلة المعروضة الاختلافات العديدة المجسدة في خمس فئات رئيسة وهي: التحقق، القياس، البدائل، الافتقار إلى المتطلبات أو الدليل، واختلافات أخرى. وطبقاً لذلك فإن اختلافات النتائج في المعلومات المفصح عنها يمكن أن تكون كبيرة جداً من وجهة النظر الفكرية والعملية.

أولاً: أوجه التشابه بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية:

1- القوائم المالية – المتطلبات العامة:

قوائم مالية لسنتين تتمثل بالميزانية وقائمة الدخل وقائمة التدفقات النقدية والتغيرات في حقوق الملكية والملاحظات الأخرى.

2- التغيرات في التقديرات المحاسبية:

يتم المحاسبة عنيها في الدخل الجاري والفترات المستقبلية.

3- استثناء الشركات التابعة من الاندماج:

فقط في حالة إعادة هيكلة طويلة الأجل ووجود أوراق مالية مخصصة لإعادة البيع في المستقبل. ولايسمح بالنشاطات المخالفة ولايتم تبريرها.

4- تعريف الشركة الزميلة (Associate Company):

يعتمد على التأثير والنفوذ القوي من خلال 20% أو المشاركة في الملكية.

تحويل العملات الأجنبية

5- الشركة قبل الاندماج (US GAAP is ASC 810, *Consolidation*. IAS 27):

يتم تحويل العملات على أساس معدل التحويل وتاريخه بالنسبة للأصول والحسوم النقدية على أساس معدل الميزانية. والأصول غير النقدية على أساس المعدل التاريخي.

6- الشركات الأجنبية ضمن القوائم المالية الموحدة:

استخدام معدل الإقفال للميزانيات والمعدل الوسطي لقوائم الدخل وترحيل الفروقات إلى حقوق الملكية.

تجميعات الأعمال (Business Combinations):

7- طريقة الشراء – التعديلات المتتابعة للقيم العادلة:

يمكن تسوية القيم العادلة مقابل شهرة المحل في نهاية السنة بعد الاستحواذ إذا توفر الدليل الخاص بالقيم العادلة، الإفصاح عن أسماء وأوصاف الشركات المندمجة.

8- طريقة الشراء – الإفصاح:

الإفصاح عن أسماء الشركات المندمجة وأوصافها. طريقة المحاسبة عن الاستحواذ وتاريخ الاستحواذ والتأثير على النتائج والوضع المالي للمستحوذ.

المبادئ المحاسبية الأساسية:

9- تصنيف عقود الإيجار:

إذا كانت مبالغ تمويل عقود الإيجار كبيرة يتم تحويل جميع المخاطر والمزايا. ويتم الاهتمام بالجوهر وليس بالشكل.

10- المحاسبة على عقود الإيجار بالنسبة للمستأجر:

تسجيل تمويل عقد الإيجار، أصل والتزام بالنسبة للإيجارات المستقبلية. ويستهلك خلال العمر الإنتاجي للأصل.

11- المحاسبة على عقود الإيجار بالنسبة للمؤجر:

تسجيل المبالغ المستحقة الناتجة عن عقد الإيجار كديون وتوزيع العوائد الإجمالية، لتوفير معدل العائد الثابت طبقاً لطريقة الاستثمار الصافي قبل الضريبة.

12- الاستثمارات (ASC 320, Investments - Debt and Equity Securities; ASC 470, Debt):

تعتمد على تصنيف الاستثمار، حيث إذا تم اقتناؤه لتاريخ الاستحقاق يسجل بتكلفة الاستهلاك أو القيمة العادلة. والمكاسب والخسائر الناتجة عن الأوراق المالية المخصصة للمتاجرة ترحل إلى قائمة الدخل. والناجمة عن الاستثمارات المخصصة للبيع ترحل إلى حقوق الملكية أو الدخل.

13- مخزون البضائع والعقود طويلة الأجل (ASC 330, Inventory, and IAS 2, Inventories):

تقوم بالتكلفة أو صافي القيمة المحققة. وتستخدم طريقة الوارد أولاً صادر أولاً والوارد أخيراً صادرأولاً والمتوسط المرجح لتحديد تكلفة المخزون وتستخدم النسبة المئوية للإتمام في تحديد أرباح العقود طويلة الأجل.

14- الاعتراف بالإيراد:

يتم الاعتراف بالإيراد طبقاً لشروط محددة.

15- عدم الاعتراف بالأصول المالية:

الاعتراف أو عدم الاعتراف بالأصول يعتمد على السيطرة (الرقابة).

16- عدم الاعتراف بالحسوم المالية:

يتم عدم الاعتراف بالحسومم عندما يتم تخصيصها أو تمييزها.

17- المخصصات بصورة عامة (IAS 37, Provisions, Contingent Liabilities and Contingent Assets):

تسجيل المخصصات المتعلقة بالالتزامات الحالية من الأحداث السابقة إذا تم تقدير الموارد الخارجة.

18- إعادة هيكلة المخصصات والمؤونات:

يتم إعادة هيكلة المخصصات إذا وجدت خطة رسمية لذلك وبدءا التطبيق الفعلي.

19- الاحتمالات الطارئة:

يجب أن يتم الإفصاح عن المكاسب أو الخسائر المحتملة باستخدام طريقة وحدة الاعتماد.

20- منافع الموظفين وتكاليف التقاعد:

يجب استخدام طريقة وحدة الاعتماد لتحديد التزامات المنافع وتقويم الأصول بالقيمة العادلة أو استخدام صافي التدفقات النقدية إذا لم تتوفر أسعار السوق.

21- منافع الموظفين الأخرى:

المحاسبة على منافع ماقبل التقاعد كتقاعدات، والقواعد المحددة لإنهاء المنافع التي تنشأ من قبل التوظيف ومنافع الموظفين طويلة الأجل.

22- المنح الحكومية:

يعترف بها كدخل مؤجل في الميزانية والفروق المؤقتة تحدد الأصول الضريبة المؤجلة إذا كان الاسترداد محتملاً.

23- ضرائب الدخل المؤجلة (ASC 740, Income Taxes, and IAS 12, Income Taxes):

استخدام أسلوب المخصص الكامل من خلال الاختلافات المؤقتة في الميزانية. الاعتراف بالأصول الضريبية إذا كان الاسترداد ممكناً.

24- الأدوات الرأسمالية، شراء الأسهم الخاصة بالمساهمين:

تظهر كاقتطاع من حقوق الملكية.

25- الأدوات الرأسمالية، الدين القابل للتحويل إلى أسهم:

المحاسبة عن الدين القابل للتحويل إلى أسهم على أساس توزيع العوائد بين حقوق الملكية والدين.

26- المشتقات والأدوات المالية الأخرى ،قياس الأدوات المالية ونشاطات التحوط (ASC 825-10, Financial Instruments):

تقويم المشتقات وعمليات التحوط بالقيمة العادلة. وتؤخذ التغيرات في القيمة العادلة إلى قائمة الدخل ماعدا تحوطات التدفقات النقدية الفعالة. حيث تؤخذ إلى حقوق الملكية لغاية ظهور تأثير العملية في الدخل ومن ثم تحول إلى قائمة الدخل.

27- العائد على السهم (ASC 260 and IAS 33 (both titled Earnings Per Share):

يتم استخدام الوسطي المرجح للعائد على السهم وتطبيق نموذج أسهم الخزانة على خيارات الأسهم والامتيازات.

28- العناصر الطارئة والاستثنائية (ASC 450 and IAS 37):

العناصر الطارئة محددة ببعض الأحداث خارج سيطرة الإدارة وتظهر في الملاحظات المرفقة.

29- الإفصاح الجزئي ،الجانب الشكلي للقوائم (ASC 270, Interim Reporting, and IAS 34):

بالنسبة للشركات المقيدة في البورصة تفصح بصورة رئيسة عن القوائم بفترات دورية أو ربعية طبقاً للمخاطر وهيكل الإفصاح الداخلي.

30- الإفصاح الجزئي / الإفصاحات (ASC 280, Segment Reporting, and IFRS 8, Operating Segments):

تتضمن الإفصاحات الأساسية شكل الإفصاح من حيث الإيرادات والأصول والالتزامات ودورها في الإفصاحات الثانوية.

31- قوائم التدفقات النقدية، الأسلوب والشكل:

يوجد شكل نمطي مع مرونة في المحتويات. استخدام الطريقة المباشرة والطريقة غير المباشرة.

ثانياً: أوجه الاختلاف بين المعايير المحاسبية الدولية والمعايير المحاسبية الأمريكية:

الموضوع	(IAS)المعايير المحاسبية الدولية	المعايير المحاسبية الأمريكية (GAAP)
1- الحالة التي تخالف المعايير	تعتبر مخالفة المعايير أحياناً ضرورية لإعطاء صورة صادقة وعادلة	لايسمح بانتهاك المعايير أو تجاوزها
2- العرف المحاسبي	الاعتماد على التكلفة التاريخية لأنه يسمح بإعادة تقويم الأصول	لايسمح بإعادة التقويم ماعدا بعض المشتقات والأوراق المالية بالقيمة العادلة.
3- التغيرات في السياسات المحاسبية	إما إجراء مقارنات للأرباح المحتجزة للسنوات السابقة أو إظهار تأثير ذلك في السنة المالية الجارية	إظهار تأثير ذلك في قائمة الدخل الجارية

4- تصحيح الأخطاء الأساسية	إما من خلال إجراء المقارنات أو إظهار تأثير ذلك في الدخل الحالي	إجراء المقارنات
القوائم المالية الموحدة		
5- تحديد الشركة التابعة وتعريفها (IAS 31, Interests in Joint Ventures)	يعتمد على درجة الرقابة أو السيطرة	حق السيطرة من خلال أغلبية الأصوات أو من خلال نص العقود الموضوعة (يوجد اقتراحات حالية كي تكون مشابهة للمعيار الدولي)
6- الإفصاح عن طبيعة الزمالة(ASC 850 and IAS 24, both titled Related Party Disclosures)	تستخدم طريقة الحقوق لإظهار حصة الأرباح والخسائر	تعتمد طريقة الحقوق لإظهار أرباح ماقبل الضرائب
7- عرض نتائج الشركات الزميلة	استخدام أسلوب حقوق الملكية الظهار حصة الأرباح والخسائر	استخدام أسلوب حقوق الملكية لإظهار الأرباح قبل الضرائب
8- الإفصاحات عن الارتباطات الهامة	في الحدود الدنيا	تقديم معلومات تفصيلية عن الأصول والحسوم المتعلقة بالزمالة ونتائجها
9- استخدام طريقة حقوق الملكية أو الاندماج التناسبي فيما يتعلق بالمشروعات الخارجية	يسمح بكلا الطريقتين الاندماج التناسبي وأسلوب حقوق الملكية. يتم دمج الأصول والحسوم في شروط محددة (مثال) العمليات المشتركة في النفط والغاز	استخدام طريقة حقوق الملكية على نطاق واسع. واستخدام طريقة الاندماج التناسبي في ظل شروط محددة (مثال) العمليات المشتركة في النفط والغاز
تحويل العملات الأجنبية (ASC 830 Foreign Currency Matters, and IAS21)		
10- معالجة التضخم في الشركات الأجنبية (ASC 830 and IAS 29, Financial Reporting in Hyperinflationary)	تعديل القوائم المحلية للشركة الأجنبية على أساس مستويات الأسعار الجارية قبل عملية التحويل	إعادة قياس العملات المحلية باستخدام العملة المفصح عنها كعملة وظيفية
تجميعات الأعمال US GAAP (ASC 805, *Business Combinations*) and IFRS (IFRS 3(R),		

11- طريقة الشراء – الاحتمالات الطارئة	تقدر عند الاستحواذ ومن ثم يتم تسويتها بصورة متتابعة مقابل شهرة المحل	لايعترف بها لغاية تحديد الاحتمال الطارئ أو تحديد القيمة
12- طريقة الشراء – حقوق الأقلية عند الاستحواذ	تحدد على أساس القيمة العادلة لصافي الأصول أو القيمة الجارية لصافي الأصول قبل الاستحواذ	عادةً تحدد على أساس حصة صافي الأصول من القيم الجارية قبل الاستحواذ
13- طريقة الشراء – شهرة المحل	يتم رسملتها واستهلاكها خلال العمل الإنتاجي بحيث لاتزيد عن (20) سنة	ترسمل وتستهلك خلال العمل الإنتاجي (40) سنة
14- طريقة الشراء – شهرة المحل السلبية	إذا تعلق الأمر بالخسائر المستقبلية – يعترف بالتكاليف في قائمة الدخل عند حدوثها. وفي خلاف ذلك يتم تسجيلها كأصل سالب	تقليل التناسب للقيم العادلة الخاصة بالأصول غير الجارية ماعدا الأوراق المالية المعدة للتداول. وتسجيل الزيادة كدخل مؤجل خلال فترة لاتزيد عن (40) سنة
15- تحديد طريقة الحقوق	تتبع لطريقة الاندماج، حيث تركز القواعد على المستحوذ	تركز القواعد على خصائص الشركات المندمجة وأسلوب العمليات
المبادئ المحاسبية الأساسية		
16- الأصول غير الملموسة (ASC 350, Intangibles – Goodwill and Other) and IFRS (IFRS 3(R), and IAS 38, Intangible Assets)	يتم رسملتها إذا حددت معايير الاعتراف بهذه الأصول خلال العمر الإنتاجي الذي لايزيد عن (20) سنة	يتم رسملتها واستهلاكها خلال العمر الإنتاجي الذي لايزيد عن (40) سنة
17- تكاليف البحث والتطوير	عند حدوثها تتم رسملتها واستهلاكها عند توفر المعايير المناسبة	عند حدوث هذه التكاليف بعض تكاليف تطوير برامج الحاسب يتم رسملتها
18- المعدات والتجهيزات والآلات (IAS 16, ASC 250 Property, Plant (and Equipment	تستخدم التكلفة التاريخية أو إعادة التقويم	لا يسمح بعملية إعادة التقويم
19- الأملاك المستثمرة	تعالج كاستثمار أو كملكية مثل المعدات وآلات المصانع	تستخدم التكلفة التاريخية فقط

20- انقضاء الأصول (انتهاء عمرها الإنتاجي) (ASC 360-10, Property, Plant and Equipment, and IFRS 5)	يتم تخفيض قيمة الأصول طبقاً لصافي سعر بيعها وعلى أساس التدفقات النقدية المحسومة. ويتم الاعتراف بالخسائر في حالات محددة	يعتمد تخفيض القيمة على التدفقات النقدية غير المحسومة وتستخدم القيمة السوقية أو التدفقات النقدية لتحديد الخسائر الناجمة عن عملية التخفيض. ويمنع الاعتراف بالخسائر
21- رسملة تكاليف الاقتراض (ASC 835-20 - Interest (Capitalization of Interest	يسمح بها بالنسبة للأصول التي تلبي الشروط	تعتبر إلزامية بالنسبة لتشييد أصول جديدة أو إيجادها
22- عمليات بيع عقود الإيجار واستردادها (US GAAP and IFRS ASC 840, Leases and IAS 17, Leases)	تنويع الأرباح الناتجة واستهلاكها عن بيع عقود الإيجار وتمويلها واستردادها. حيث إذا نشأ عقد إيجار تشغيلي فأن الاعتراف بالأرباح يعتمد على عوائد البيع مقارنةً مع القيمة العادلة للأصل	تنويع الأرباح واستهلاكها ضمن حدود معينة. والاعتراف الفوري بالخسائر
23- تعويض الموظفين بخيارات الأسهم (ASC 718, Compensation - Stock Compensation, and ASC 505-50)	الإفصاحات مطلوبة دون وجود معيار أو مقترحات للقياس	تستخدم طريقتين للتكلفة. القيمة السوقية عند تاريخ القياس مطروحاً منها أية مساهمات من قبل الموظفين أو القيمة العادلة باستخدام نموذج تسعير الخيارات
24- خطط خيارات حصة الموظفين، العرض بالميزانية (ASC 715, Compensation - Retirement Benefit s, and ASC 712, Compensation and IAS 19)	لايوجد معيار أو اقتراحات	تصنيف حصص خطط خيارات الأسهم للموظفين كاقتطاع من حقوق الملكية بما فيها ديون حصص الخيارات في الميزانية
25- أدوات رأس المال تصنيف الأسهم	يعتمد تصنيف أدوات رأس المال على طبيعة الالتزامات بالنسبة للأسهم الممتازة القابلة للاسترداد تعتبر التزامات وليس حقوق ملكية	توزيع حقوق المساهمين بين الأسهم العادية والفئات الأخرى. بالنسبة للأسهم الممتازة القابلة للاسترداد تتدرج ضمن الدين وحقوق الملكية

26- الأحداث ماقبل إعداد الميزانية (ASC 855, Subsequent Events, and IAS 10, Events (after the Reporting Period	تعديل القوائم المالية طبقاً للأحداث المتتابعة في تاريخ الميزانية. والإفصاح عن الأحداث التي لم تخضع للتسوية	يعترف بها في تاريخ القياس بالنسبة للخسائر التشغيلية
27- قياس العمليات غير المستمرة	تكوين المخصصات لبعض التكاليف الخاصة بإعادة الهيكلة إذا توفرت الشروط اللازمة. يتم استهلاك الأصول طبقاً للحد الأعلى من صافي سعر البيع أو القيمة الجارية على أساس التدفقات غير المستمرة	يعترف بها في تاريخ القياس بالنسبة للخسائر التشغيلية تقوم الأصول بالقيمة الجارية أو صافي القيمة المحققة
28- العمليات غير المستمرة / الإفصاح والعرض الأساسي	ضرورة تقديم تفاصيل عن العمليات غير المستمرة. بالإضافة إلى قائمة الدخل عن المكاسب أو الخسائر قبل الضرائب من العمليات غير المستمرة	الإفصاح عن العمليات غير المستمرة كعنصر خارج قائمة الدخل (صافي من الضريبة وبعد طرح صافي الدخل من العمليات المستمرة)
29- الإفصاح الجزئي السياسات المحاسبية	استخدام السياسات المحاسبية طبقاً للمبادئ المحاسبية المقبولة عموماً	الشركات المقيدة في البورصة الإفصاح على أساس هيكل الإفصاح الداخلي
30- قوائم التدفقات النقدية، الإعفاءات	لاتوجد إعفاءات	توجد إعفاءات محددة ومقتصرة على المشروعات الاستثمارية
31- قائمة المكاسب والخسائر / الدخل الشامل	تقديم قائمة المكاسب والخسائر إما بصورة منفصلة أو ضمن قائمة حقوق الملكية	الإفصاح عن الدخل الشامل للإجمالي إما من خلال قائمة الدخل أو من خلال حقوق الملكية
31- المراجعة التشغيلية والمالية	لايوجد معيار ملزم وتوجد اقتراحات تتضمن تحليل ونقاشات عن المعلومات	يجب على الشركات المدرجة في البورصة أن تقوم بمراجعة طبقاً لشروط البورصة من حيث المحتوى والترميز على السيولة وغيرها
32- الإفصاح الفتري (أقل من سنة)	لايوجد مايلزم الإفصاح الفتري ومع ذلك يفضل الإفصاح طبقاً للإفصاح السنوي	إذا قامت الشركة بالإفصاح الفتري فيجب أن ينسجم ذلك مع الإفصاح السنوي وطبقاً لمتطلبات البورصة

العلاقة بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية:

لدى مراجعة المعايير المحاسبية الدولية يتضح أنها لاتعالج جميع المواضيع المحاسبية، ويلاحظ أنها تتحدث عن المعايير بصورة عامة دون توفير التفاصيل الضرورية. أي تحتوي فقط على العموميات في المواضيع المحاسبية. ويؤخذ عليها عدم معالجتها مواضيع محاسبية في صناعات معينة. ومواضيع تواجه الممارسين في التطبيق العملي.

ونظراً لهذا الافتقار في وجود التفاصيل في المعايير المحاسبية الدولية، ترجع العديد من الشركات سواء الأمريكية أو متعددة الجنسيات في مواضيع كثيرة إلى المعايير المحاسبية الأمريكية.

وفيما يلي جدول بأوجه التشابه والاختلاف بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية:

وبالنظر إلى هذه الاختلافات الشكلية في الواقع. نجد مدى التطابق الكبير بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية. ويفسر ذلك الجدول الآتي:

أوجه التشابه والاختلاف بين المعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير المحاسبية الدولية:

البيان	المعايير المحاسبية	عدد المعايير المحاسبية	النسبة المئوية
النوع الأول	المعايير المحاسبية الدولية المطابقة للمعايير المحاسبية الأمريكية	27	%64
النوع الثاني	المعايير المحاسبية غير المطابقة للمعايير الأمريكية	15	%36
المجموع		42	%100

وبالتمعن بالجدول السابق نجد أن المعايير المحاسبية الدولية هي بالأساس معايير محاسبية أمريكية تمت عولمتها بعد صدور المعايير المحاسبية الأمريكية.

لقد كان الهدف من النقاش الأخير الذي جرى منذ عام2011 لغاية 2014 بين لجنة المعايير المحاسبية المالية الأمريكية ولجنة المعايير المحاسبية الدولية التأكيد على مايلي:

ترك المعايير المحاسبية الأمريكية كخيار للتطبيق على المستوى الدولي (عولمة المعايير المحاسبية الأمريكية).

1- تحديد المستفيد من توحيد المعايير المحاسبية على المستوى الدولي.

2- حل التعارض بين المصالح التي تمثلها الدول المختلفة.

3- تحديد التكاليف الحقيقية لتبني المعايير المحاسبية الدولية،

الاستنتاجات والتوصيات:

الاستنتاجات:

يأتي هذا البحث ليسلط الضوء على الأبعاد السياسية وعلاقتها بالمعايير المحاسبية الأمريكية والمعايير الدولية.

ولا يخفى على أحد أن إصدار المعايير المحاسبية جاء استجابةً للتوسع الكبير في نشاطات الشركات متعددة الجنسيات.

ونظراً لوجود اختلافات اقتصادية وسياسية واجتماعية كبيرة بين الدول، جاءت لجنة المعايير المحاسبية الدولية كي تلغي هذه الفوارق، وتقدم معايير عامة تناسب أغلب الدول.

ومن ضمن الأبعاد السياسية للمعايير المحاسبية الدولية، محاولة ربط الدول النامية مع الدول المتقدمة من خلال إلزامها تدريجياً باتباع المعايير المحاسبية الدولية التي تقوم بإصدارها.

ويخلص هذا البحث إلى أن المعايير المحاسبية الدولية ماهي إلا انعكاس للمعايير الأمريكية. ويظهر ذلك في مدى التطابق بين هذه المعايير.

ونلاحظ أننا نسير نحو المعايير الأمريكية بصورة غير مباشرة. وإذا أخذنا الدول العربية ومنها سوريا نجد أن ترجمة المعايير الدولية هو في الواقع تطبيق غير مباشر للمعايير الأمريكية.

والدليل على ذلك اشتراط منظمة التجارة العالمية والهيئة الدولية للبورصات وصندوق النقد الدولي، على دول العالم كافة كي تنضم إلى هذه المنظمات لابد لها من تطبيق المعايير المحاسبية الدولية. ويخلص البحث إلى التوصيات الآتية:

التوصيات:

1- ضرورة مراعاة ظروف الدول العربية ومنها سورية من حيث الاعتماد على المعايير المحاسبية الدولية. بحيث لا نغفل أهمية المعايير المحاسبية ودورها في تطوير القطاعات الاقتصادية، وخدمة المصالح الاقتصادية والاجتماعية. وبصورة خاصة المعايير التي تؤثر بشكل مباشر اجتماعياً واقتصادياً.

2- العمل على إصدار معايير محاسبية عربية خاصة بالبيئة العربية وتساهم الأطراف السياسة والاقتصادية في الدول العربية في إيجاد هذه المعايير. دون تطبيق المعايير المحاسبية الدولية أو المعايير المحاسبية الأمريكية التي قد لا تناسب بيئتنا العربية.

3- نظراً للتفاوت الاقتصادي والاجتماعي فإن المعايير المحاسبية الدولية لا يمكن تطبيقها عربياً إلا بوجود الشروط والبيئة المناسبة. لذلك لابد من تهيئة الأسواق العربية ومن ثم تطبيق المعايير المحاسبية الدولية.

4- لابد من تعميق الدراسات المحاسبية في الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية للمعايير المحاسبية كي تكون رافداً للأبعاد الفنية للمحاسبة في الدول العربية.

المراجع العربية والأجنبية:

1- الججاوي، طلال. *الأبعاد السياسية والاقتصادية للتوافق المحاسبي الدولي*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الإدارة والاقتصاد، الجامعة المستنصرية، بغداد، 2000، ص 112.

2- الخطيب حازم وطاهر القشي. *توجه معايير المحاسبة نحو القيم العادلة والدخل الاقتصادي وأثر ذلك على الاقتصاد*، مجلة الزيتونة للدراسات والبحوث، مج2،ع2 حزيران، 2004، ص .45

3- العبدالله، رياض وطلال الججاوي. *منظور فلسفي للعلاقة بين السياسة والمحاسبة وانعكاساتها على المعايير المحاسبية*، حالة العراق، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين،2002، ص 30.

4- العربيد، عصام. *تسييس المعرفة المحاسبية ودورها في إصدار المعايير المحاسبية الدولية*، المجلة العربية للإدارة، 2 كانون الثاني، 2005، ص 75.

5- العربيد، عصام. *نظرية المحاسبة*، جامعة تشرين، كلية الاقتصاد، 2011، ص 22.

6- عبيد، سعد المطيري، وطلعت عبد العظيم. *المناهج البحثية المعاصرة- التفسيري والنقدي وغيابها عن البحوث العربية في المحاسبة*، المجلة العربية للمحاسبة، جامعة البحرين، 2002، ص ص 10-15.

7- ياسين، خضر زهير، *البعد المحاسبي في المعايير المحاسبية والمراجعة الدولية*، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية ، العدد الحادي عشر، 2006.

8. AICPA., "*AICPA Letter to SEC Concept Release on International Accounting Standard"*, New York, 2004, 12.

9. Albrecht, D., *"Benefits & costs to US adoptionIFRS"*, Retrieved http://profalbrecht.wordpress.com/2008/10/01/benefits-and-costs-to-usadoption-of-ifrs/, October 1 2008.

10. Alloway, T., *"Accounting is semi-annually exonerated from causing crisis."*, *"Financial Times",* Retrieved October 12 2010, from http://ftalphaville.ft.com/blog/2009/07/28/64136/accounting-semi-officiallyexonerated-from-causing-crisis/

11. Assma, Swani, "*The Changing Accounting Environment: International Accounting*

Standards and US implementation", *Journal of Finance and Accountancy*, 2012, 9.

12. Aughlin. R.C. and lowe, E.A., *"A Critical Analysis of Accounting Thought, Progress and prospects for understanding and changing Accounting systems Design"*, in: Cooper D. and Hooper T. *Critical Account*. Macmillan, 1990, 63-87.

13. Baladouni, Vahe, *"The Study of Accounting History"*, *"The International Journal of Accounting: Education and Research"*, V.12, N. 2, Spring, 1977, 10.

14. Belkaoui, Ahmed, *"Accounting Theory"*, Harcourt Brace jovanocich, Inc. NY., 1981, 318.

15. Belkaoui, Ahmed, *"Inquiry, and Accounting"*, Harcourt quorum Book, NY., 1987, 451.

16. Bober, W. and Kumor. K., *"Accounting Earnings and Executive Compensation: The Role of Earnings Persistence: Journal of Accounting and Economics"*, 1998, 169-194.

17. Boulding, K. E., *"Economics and Accounting: The Uncongenial Twins"*, in:

"Studies in Accounting", edited by w. Baxter and S. Davidson, 1977, 426.

18. Congress and the Accounting wars, *"Stock Options for Reform Auditing and Consulting"*, pbsi and Wgbh/Frantline, R-13, 2002, retrived from http://www.pbs.org/wgbh/pages/frontline/shows/regulation/congress/

19. CPA Firms, *"Most Large CPA Firms Originally Supported FASB in Recognizing Compensation Expense for Stock Options"*, *"Journal of Accountancy"*,Vol. 177, No. 3, March, 1994, 9.

20. Daley, Lane A.; and Gerhard G., Mueller, *"Accounting in the Arena of World Politics: Crosscurrents of International Standards Setting Activities"*, In: *"Frontiers of International Accounting: An Anthology",* ed. By Fredrick D.S. Choi and Gerhard G. Mueller, UMI, Michigan, 1985, 40-50.

21. Epstein, B. (2008). Accounting for long term liabilities IFRS versus GAAP,

Wiley IFRS, Retrieved from http://www.ifrsaccounting.com/ifrs-gaap.html

22. Hendriksen, Eldon S., and Michael F., Vane Brade,. *"Accounting Theory"***,** 5th ed., Richard D. Irwin Inc., 1991, 734.

23. Horngren, C.T., *"The Marketing of Accounting standards"*, *"Journal of Accountancy"*, Vol. 73. October, 1973, 61.

24. IASC., *"Keeping in Step with International Accounting Standards"*, Annual Review, 1998.

25. IFAC., Quarterly, *"A Newsletter for the International Accounting Profession"*, NY., 1996, 383, 400-401.

26. Kieso, Donald E., and Jerry J., Wyandotte, *"Intermediate Accounting"*, 8th ed., John Wiley & sons, NY., 1995, 1856.

27. Nobles, Christopher, *"Harmonization of Financial Reporting"* in: *"International Accounting*". ed. by Christopher Nobles and Robert Parker, Philip Allan, G.B., 1981, 400.

28. Oulding, K.E., *"Economics and Accounting, the Uncongenial Twins"*, in: *"Studies in Accounting"*, ed. by W. Baxer and S. Davidson,1979, 213.

28. Solomon's, D., *"The Politicization of Accounting"*, in: *"Financial AccountingTheory",* edited by Zelf Stephen and Themas F. Keller, McGraw-Hill Inc., NY., 1987, 60.

29. Tinker, Anthony M., *"Accounting Organization & Society"*, 1980, 65-72.

30. Watts, Ross L., and Jerold L. Zimmerman, *"The Demand and Supply of Accounting Theories: The Market for Excises"*, in: *"Accounting Theory & Policy"*, edited by Robert Bloom and Pieter T. Eleger, 2ndEd., 1979, 273-305.

31. Watts, Ross L., and Jerold L., Zimmerman, *"Towards A positive Theory of the Determination of Accounting Standards"*, in: *"Financial Accounting Theory"*. edited by Zelf Stephen A., and Thomas F. Keller, Chang Moh Offsel Printing Pte Ltd., Singapore, 1987, 147-160.

32. Wilkinson, Theodore. *"Can Accounting be an International Language"*, in: *"International Accounting",* 3rd ed. By Holzer H. Peter. Harper and Row Publisher Inc., 1984, 176-180.

33. Zimmerman, Vernon, *"Introducing the International Dimension of Accounting"* in: *"International Accounting"*, ed. by H. Peter Holzer, Harper & Row Publishers Inc. NY., 1984, 524.

Websites related to the subject:

34. *"The Accounting onion: top ten reasons why US adoption of IFRS is a terrible idea."*, September 16 2008, Retrieved from http://accountingonion.typepad.com/theaccountingonion/2008/09/top-tenreasons.html

35. *"Differences between IASB and FASB",* 7, November 2009, Retrieved from http://www.differencebetween.net/business/difference-between-iasb-and-fasb/

36. Stephen A. Zeff, " Political " Lobbying on Proposed Standards, A challenge to the IASB, American Accounting Association, Vol . 16, no.1, March 2002, pp. 43-54.